

كنز الفوائد

[55] شيئاً لا فعلاً ولا كسباً وهذا قول انفرد به ورأى استحدثه ثم تبعه معظم المعتزلة

عليه من بعده والذي يدل على أن الله تعالى لا يعذب العبد إلا على فعل فعله أنا رأينا العذاب إنما يستحقه من يستحق الذم واللوم ورأينا في الشاهد أنا لا نستحسن ذم أحد إلا وقد استقبحنا حالاً حصل المذموم عليها متى ارتفعت من أوهامنا ارتفع استحساننا لذمه ومتى حصلت حسن ذمه حتى أنه متى خفي أمره فلم يعلم على أي حال هو لم يستحسن حمده ولا ذمه إلا بتعليقه بحال ما حصل عليها نستحسنها في عقولنا أو نستقبحها فنقول إن كان على كذا حسن حمده وقبح ذمه وإن كان على كذا حسن ذمه وقبح حمده وكذلك من انتهى إلى آخر أوقات الظهر حتى يتيقن أنه لم يبق من وقته إلا مقدار أربع ركعات من أخف ما يجزي وهو قادر ممكن ذاكر للواجب عليه من الصلاة فلم يصل فإن العقول لا تمتنع من استقبح حال هذا الإنسان على أي هيئة حصل عليها من اضطجاع أو قعود أو قيام أو مشي أو غير ذلك من الهيئات التي تصح معها الصلاة وقد علمنا أن الاستقبح يتعلق بمستقبح فقد وجب أن يكون هناك قبيح وإذا كان هذا الاستقبح إنما يوجد عند وجود إحدى تلك الهيئات ويعدم بعدمها لأنها متى عدت كان مصلياً وجب أن تكون هي القبيح الذي تعلق به الاستقبح ولذلك ثبت حسن ذمه في عقولنا عند حصول هذا الاستقبح ووجود هذه الهيئة وإلا لم يحسن وإذا ثبت أن لهذه الهيئة حسن ذمه ثم استدللنا بدلائل حدوث هذه الهيئات أن هذه الهيئة حادثة من فعله صح بذلك أنه لا يحسن ذم الإنسان على فعله وكذلك سبيل سائر المستحقين للذم أنهم لا يستحقون إلا وقد جروا مجرى هذا التارك للصلاة وإذا كان الذم لا يحسن إلا لما قلنا وجب أن يكون العقاب لا يحسن إلا له وذلك بين لمن تأمله فإن اعترضه معترض في هذا وقال ما تنكرون أن يكون الإنسان يستحق الذم لأنه لم يفعل ما وجب عليه إذا كان قد يحسن من العقلاء فيما بيننا إذا لاموا إنساناً فقليل لهم لم لمتموه أن يقولوا لأنه لم يفعل ما وجب عليه ويقتصروا على هذا القدر في استحقاق الذم قلنا أنا لسنا نمنع من أن يكون الإنسان يعبر عن الشيء ويريد غيره مما يتعلق به مجازاً واستعارة أو لعادة جارية أو لدلالة قائمة فيعبر في حال بعبارة نفي والمراد بها إثبات ضد المنفى إلا ترى أنا نقول للإنسان أنت قادر على أن لا تمضي مع فلان وعلى أن لا تقوم معه وأنا أريد منك أن لا تصحبه ولا تمشي معه والقدرة عندنا وعند مخالفينا إنما هي قدرة على أن